واستثنيت هذه المايلة من القاعدة المذكورة كما استثنى منها
مايلزم منها قتل الدابة ليحل الدين والمدبر بيده ليعتق
الذي اشار اليها بقوله فقال **كذا حكم حلول**
الدين والتدبير ومنها ما لو اسلم عشرة زوجة الجاهلية
تقتدي بالخامسة ومنها ما لو جنت ذكر زوجها ليشتهيها الخيار
ومنها ما لو عيب المتاجر العين الموجرة ليشتهيها الخيار
ومنها ما لو باع المال الزكوي قبل الحول فرارا من الزكاة
ما لو افطر بالاكل تعديا بالجماع حتى اوجب الكفارة
لو شرب شيئا ليمرض فصل الفجر ليصح مفطر في رمضان
لو شربت دواء المحيض فلا تقضي الصلاة ومنها المكاتب اذا
اخر اداء النجوم مع القدرة على الاداء اليد ونظره ليبرأ
كذا استثنى هذه الصورة بعضهم وهو انما يأتي على ما يراه
شيخ الاسلام من جواز نظر المكاتب كسيده لا على ما يراه شيخنا
الشمس الرملي كالعلامة ابن حجر من انه ليس له ومنها ما لو
انظير بذكرها على ان بعض العلماء ذهب الى ان التحقيق انه ليس

في هذه القاعدة غير حرمان الوارث • وانما مازاده البرماوي
اليلقيني في القاعدة المذكورة لم يرد ايراد هذه المايل عليها من
قوله ولكن المصلحة في ثبوته فقد يتوقف في كونه يمنع ايراد
عليه هذه المايلة • واذا قتلته خطأ او شبه عمد وجب عليها الدية
في ذمتها • واعترض بانها رقيقة عند زهوق روح السيد والسيد
لا يجب لعبي رقيقه بل للحاكم مثلا • واجيب عن هذا الاعتراض
شيخ مشايخنا الشهاب البرلسي بان العلة قد تقارن المعلول
وقد تتأخر عنه مقارنة حرية الام لموت السيد لا تقتضي العتق بل الابد
من تقدمها على موته • وادعى شيخ الاسلام ان قول الناظم هنا
والتدبير يغني عن قوله اولا كمثل تدبير • ولا يخفى ان عتقها من
رأس المال مقدم على الميراث والوصايا والديون ولو اوصى
بها من الثلث رقا بالورثة وان خرج عتقها في المرض لان الاستيلاد
انما يحصل بالاستمتاع فاشبه انفاق المالك في الدار من المائدة
والشارب في حال مرضه • وهذا افارقت الوصية بها من الثلث
الوصية بحج الاسلام حيث تحسب من الثلث وتوقف بعضهم في عدم صحة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)